القطن

تقدير محصوله وقياس مرونة الطلب عليه

لحضرة صاحب العزة سنى بك اللقانى
مساعد مراقب مصلحة الاحصاء

يتعين لتقدير ما قد يبلغه محصول القطن معرفة أمرين :

الاول — متوسط ما ينتجه الفدان الواحد من القطن .

الثاني — عدد الفدادين المزروعة قطنا .

ففى الولايات المتحدة الامريكية يؤخذ البيان الاحصائى للاراضى المزروعة قطنا وغيره أساسا لحساب مساحة القطن ، وذلك في غضون الفترة التى تتخلل تعدادا سابقا وتعدادا لاحقا ؛ فيطلب الى المراسلين أن يقابلوا بين المساحة الحالية والمساحة في العام السابق ، وأن يبينوا نسبة الفرق بينهما اذا كان هناك فرق ؛ وعلى مجموع النسب التى يبينها المراسلون يبنى التقدير الجديد للاراضى المزروعة قطنا في السنة الحالية ، ويظل العمل على هذا المنهج عاما عاما حتى يحل موعد التعداد الثانى فتؤخذ المساحة التى يسفر عنها أساسا لتقديرات السنوات التالية حتى يحين التعداد التالى وهلم جرا .

وللادارة المختصة بواشنطون :

(١) قسم خاص يتألف من موظفين متنقلين يختص كل منهم بعدد معين من الولايات وعليهم أن يقدموا في كل شهر تقارير كتابية وبرقية .

(٢) عمال احصاء يختص كل عامل منهم بولاية ويكون على اتصال بعدد من المراسلين مستقلين عن العمال الذين يرفعون تقاريرهم الى الادارة رأسا ؛ وعلى كل عامل من عمال الاحصاء أن يرتب هذه التقارير وأن يرسل تقريرا من لدنه الى واشنطن .

(٣) ٢٨٠٠ مراسل بالاقاليم يرفعون تقاريرهم الى المصلحة رأسا .

(٤) في نهاية كل موسم من مواسم الزراعة يرفع عدد كبير من الزراع التقارير عن نتائج تجاربهم الشخصية .

(٥) تستعلم المصلحة من الحلاجين المدرجة أسماؤهم في كشوف التعداد عن المساحات المزروعة ومقدار الانتاج فى كل منها .

والتعليمات التى لدى المراسلين تقضى عليهم عند رفعهم تقاريرهم عن حالة القطن أن يتخذوا رقم ١٠٠ دلالة على حالة المحصول المعتاد ؛ وأن يقارنوا بين حالة المحصول فى المناطق المخصصة لهم في كل شهر وبين ذلك المحصول المعتاد ؛ وأن يثبتوا تلك المقارنة منسوبة الى رقم ١٠٠

ويتخذ المكتب هذه النسبة أساسا لحساب مقدار ما ينتجه كل فدان ؛ ومن هنا يتبين ضرورة تحديد المعنى المقصود من لفظة «المعتادة» ؛ وقد أوضح المكتب نفسه أن المحصول المعتاد لا يقصد به متوسط المحصول بل انه يتجاوز هذا المعدل قليلا، كما أنه لا يدل على حالة محصول بالغ درجة الكمال؛ فكأن المعتاد بين الوسط والكمال ، وبالاختصار فان المعتاد عبارة عن محصول صحيح صحة تامة ولكنه محصول غير ممتاز امتيازا خارقا للعادة ، وهذا الوصف الرسمى لذلك الاصطلاح به كثير من الابهام والغموض ، وهو لابد أن يكون موجبا لكثير من الالتباس ومن السهل حينئذ أن يتخيل الانسان حال مراسلى الاقاليم المساكين ويرثى لهم وهم يقدحون أفكارهم للتمييز بين محصول خارق للعادة وآخر ليس خارقا للعادة ولكنه محصول صحيح صحة تامة وفي الواقع فان المراسلين مطالبون بعمل مقارنة عقلية محضة بين محاصيل موجودة وبين محصول وهمى غير محدود الوصف — بل وبيان هذه المقارنة على هيئة نسبة المحصول كامل كمالا مطلقا ممتنعا . وهذا الاسلوب عسير اتباعه فى مجال العمل وليس لما ينتج عنه من النتائج قيمة علمية كبيرة .

ولاول مرة في سنة ١٩١١ عول على اتباع طريقة من شأنها أن يرمز لكل حالة من حالات المحصول برقم معين يدل على مقدار معلوم من المحصول ، وقد استمر العمل على هذا النحو من ذاك الحين ، والرقم

الذى يدل على حالة المحصول يمكن بواسطته التوصل بطريقة حسابية الى معرفة متوسط انتاج كل فدان . ذلك أن حالة المحصول في شهر من الشهور منسوبة مئوية الى حالة محصول معتاد تقارن بما كان عليه متوسط حالة المحصول في ذلك الشهر من السنوات الخمس السابقة . مثال ذلك : اذا كانت حالة المحصول في أول يوليه سنة ١٩١١ مرموزا لها برقم ٨٠ في المائة من حالة المحصول المعتاد وكان معدل حالة المحصول فى السنوات الخمس السابقة ٨٥ في المائة استخلص من ذلك أن نسبة المحصول فى أول يوليه سنة ١٩١١ تبلغ ١ر٩٤ في المائة من المتوسط (٨٠ : ٨٥ = ١ر٩٤ : ١٠٠) فاذا كان متوسط الانتاج فى السنوات الخمس الماضية ٥ قناطير فان المحصول المرموز له برقم ٨٠ في المائة يدل على ان الانتاج المنتظر يقدر بـ ٤ر٧٠ قناطير من كل فدان . وهذا الاسلوب على وجه الاجمال معروض فيه أن نسبة انتاج الفدان فى سنة من السنين الى متوسط انتاج الفدان في السنوات الخمس السابقة تعادل النسبة بين حالة المحصول في أحد الشهور ومتوسط حالته في مثل هذا الشهر خلال السنوات الخمس السابقة .

أما النظام المتبع في مصر لمعرفة المساحة المزروعة والوقوف بالتبعية على مقدار محصول القطن فهو أن يجمع الصيارفة مرة في كل عام من جميع الفلاحين بيانات عن محاصيلهم وبعد ذلك يلخص كل صراف هذه البيانات عن المنطقة المخصصة له ثم توحد البيانات الخاصة بكل قرية فكل مركز فكل مديرية ويوضع ذلك على شكل جداول . أما تقدير المحصول فمتروك أمره لوزارة الزراعة .

والنقص الواضح في هذا النظام الذى يلفت النظر بنوع خاص هو أن الكشوف تعمل مرة واحدة عن جميع المحاصيل بما في ذلك ما تم حصاده منها ومن التغالى أن نتوقع أن الفلاح وان حسنت نيته تماما يستطيع أن تعى ذاكرته مقدار محاصيله حينئذ فيعينه بالدقة . ولكن لما كانت هذه البيانات انما يجمعها الصيارفة في شهر مايو والقطن لا يزال قائما في الارض فلا يتمشى ذلك الاعتراض على هذا المحصول .

وفى مثل هذه الكشوف لا بد من مراعاة ما يحتمل وقوعه من خطأ لابد منه وأكبر معضلة في احصاء القطن فى مصر هى تعيين مدى هذا الخطأ ان أمكن ويرى مستر هاندز أن الزارع الامريكى يميل الى التبليغ عن المساحة التى يشغلها بزراعة ما بأكثر من حقيقتها بنحو ١٢ في المائة وعندى أن الفلاح المصرى يسير على نقيض الزارع الامريكى ولا يعزى هذا الى مزاج الفلاح هنا فقط بل ان للخوف أو الارتياب دخلا في ذلك ويزيد أثره فى نفسه ما يوضع بين وقت وآخر من القيود على المساحة المزروعة قطنا •

وقد اقترح انشاء نظام خاص للقيام بعمل مساحة فعلية يتبين منها ما عليه الكشوف التى يقدمها الصيارفة من الدقة والضبط ولا حاجة بعمل مساحة لكل المحصول توصلا لتحقيق هذا الغرض بل يكفى لان يعمل شششى (على أنه قد عملت مساحة لجميع المحصول في سنة ١٩٢٣) لانه اذا انتخب عدد قليل من القرى فانه يمكن اعتبارها نماذج يمكن الاستناد اليها في تقرير عام •

وقد اعترض أحد مشاهير رجال المساحة على امكان أن تؤدى المساحة المحلية (الششى) الى تحديد درجة ما عليه كشوف الصيارفة من الدقة وذلك لسببين الاول أن الفلاح عند تبليغه الصراف شفويا انما يبلغه ما هو أدعى الى مصلحته الشخصية اذ ذاك فاذا كان هناك مرسوم بتحديد زراعة القطن فلا يعترف أحد من الفلاحين بأنه يزرع أكثر مما يسمح به القانون واذا كانت الحكومة مطالبته بالاكثار من الحبوب فانه يبلغ عن المساحة المزروعة بها بأكثر من حقيقتها وبعبارة أخرى فان الخطأ المشار اليه في ما تقدم خطأ يختلف من حيث مقداره باختلاف الظروف ولا يمكن تعيينه والسبب الثانى أن الرغبة في المبالغة تختلف باختلاف المناطق بحيث ان الخطأ الواقع في عدد معين من القرى لا يصح اتخاذه معيارا لمعرفة مدى الخطأ في جميع بلدان القطر ويقول ذلك الثقة في مسائل المساحة أنه اذا أريد عمل مراجعة صحيحة يجب عمل مساحة عامة تشمل

محاصيل القطر وهذا عمل يستدعى نفقات طائلة وعسير انفاذه فلننظر الى أى أمد تؤيد الوقائع هذه المخاوف .

عمل فى سنة ١٩١٧ احصاء كامل للمحصولات الشتوية وفى سنة ١٩٢٢ احصاء لمحصول القطن في نحو ٨٠٠٠٠ فدان في ٢٩ قرية وفى سنة ١٩٢٣ عمل احصاء نحسبه احصاء شاملا للقطن اذ شمل نحو مليونين من الافدنة المزروعة قطنا وفي السنتين التاليتين عمل احصاءان جزئيان لمراجعة كشوف الصيارفة وقد شمل الاحصاء الاول نصف مليون فدان والثانى ١٢٠٠٠٠ فدان وفي السنة الاولى من هاتين السنتين انتخبت ٢٠٤ قرية لعمل هذه المراجعة وفي السنة الاخرى ٨٢ قرية وفي أحوال معينة كان من بين هذه القرى قرى تطرق الشك الى صحة الكشوف المقدمة عنها ويظهر أن هذه المراجعة أثبتت حقيقة مدهشة هى أن الخطأ في أية مديرية على وجه العموم أقل من ٤ في المائة وفي القطر بأجمعه أقل من ١ في المائة وهذا أمر يدعو الى الدهشة حقيقة ويكاد لا يصدقه العقل وقد بلغ من الدقة مبلغا لا يتوافر في الاحصاء اذا صح هذا التعبير .

أما الواقع فهو أن أسماء القرى التى أريد عمل مساحة لمحاصيلها نشر عنها قبل الشروع في هذا العمل فعلم الصيارفة أن في النية مراجعة كشوفهم فبذلوا قصارى جهودهم لجعل هذه الكشوف صحيحة والغرض الاساسى من عمل المساحة وهو التثبت من مبلغ صحة البيانات الواردة في كشوف الصيارفة ضاع بسبب النشر عنه سلفا اذ انتفى بذلك شرط المباغتة .

واذا كانت هذه المساحات الاختبارية قد أدت الى نتيجة ما فهى أن الصيارفة يستطيعون اذا أرادوا أن يقدموا كشوفا صحيحة يمكن التعويل عليها ولكن تلك الاعتبارات لم تبين الى أى حد يمكن الاعتماد على صحة كشوف الصيارفة اذا كانوا يعلمون أن عملهم غير معرض للمراجعة .

ولقد خطر لى أن أفحص الارقام التى تنشرها في كل سنة وزارة الاوقاف والاوقاف الملكية الخاصة فى ميزانيتها لأرى هل يمكن أن

يستدل منها على معرفة المساحة المزروعة قطنا فان كلتا الهيئتين تنشران أرقاما دقيقة ببيان ما يزرع قطنا من أطيانهما وتعيين النوع والموقع الجغرافي وبالنظر الى اتساع أملاكهما بدا لى أنه لو أمكن أن يضم الى تلك البيانات بيانات مصلحة الاملاك الاميرية ودائرة أو دائرتين من الدوائر الكبيرة التى يمكن حملها على التطوع بتزويدنا بمثل هذه المعلومات لامكننا أن نحصل على بيانات يصح اتخاذها نماذجا ممثلة للقطر جميعه ولكن منعنا عن المضى في هذا السبيل أن البيانات التى تنشرها الهيئتان المتقدم ذكرهما انما هى مقصورة على الاراضى التى تزرعها زراعة خاصة لا الاراضى التى تؤجر للافراد فان السياسة التى تسيران عليها باستمرار هى تأجير أكبر مساحة يمكن تأجيرها وتولى زراعة ما تدعو الى زراعته الحاجة لاصلاح الارض أو ما لايقدم أحد على استئجاره اجارة مقبولة وبما أن جزءا من الاراضى التى تزرع زراعة خاصة أرض ضعيفة فان النسبة بين المساحة المزروعة قطنا وجملة أراضى الاوقاف المزروعة لا تدل على النسبة الشائعة للجهة التى بها هذه الاراضى على أن هذا لا ينفى وجود شىء من العلاقة بين هاتين النسبتين وانما هذه العلاقة لا يمكن تحديدها حتى تعمل مساحة دقيقة لبعض الجهات التى بها أطيان الاوقاف والاملاك الاميرية ومقارنة نتيجة هذه المساحة بأرقام الاوقاف والاملاك لتعيين هذه العلاقة فتتوافر لدينا وسيلة مفيدة للمراجعة والتى فيما يظهر لا تسمح بها الظروف الحالية عن غير هذا السبيل .

* * *

وقد بين الاستاذ هنرى لدول مرر بجامعة كولومبيا أن من المتيسر في أمريكا التنبؤ عن المحاصيل بالرجوع الى تقارير الجو والامطار فكما أنه يمكن تقدير المحصول والدلالة عليه بأحد الارقام بالرجوع الى النسبة بين حالة المحصول ومقدار الانتاج كذلك تمكن معرفة حالة المحصول بمقارنة متوسط درجة الحرارة في شهر من الشهور بمتوسط درجة الحرارة لذلك الشهر في السنوات الخمس الماضية أو السنوات الثلاث الماضية فقط ومقارنة مقدار نزول الامطار في ذلك الشهر بمتوسط نزول

الامطار في الشهر المماثل له فى عدد من السنين الماضية مساو للعدد المتقدم ذكره وكذلك فيما يختص بانتاج كل فدان فهذه العلاقة يقول عنها الاستاذ مرر أنها أصح دائما من اسلوب التنبؤ الذى تتبعه الحكومة أما كون هذه الطريقة تصلح في مصر أم لا فموضوع أترك النظر فيه الى أمثال مستر كريج فالاحوال في مصر تختلف عنها في الولايات المتحدة لان عامل الامطار مثلا لا يؤبه له الا اذا سقط رذاذا شديدا في أواخر فبراير أو أوائل مارس فانه قد يضر بالزراعة ولكن الاحوال في القطرين وان تباينت فان ذلك لا يستلزم حتما أن تكون أكثر ارتباكا منها في الولايات المتحدة ويظهر أن التباين لا يبلغ مبلغا يجعلها بعيدة عن دائرة الارتباط والمقارنة فان درجة الحرارة تلعب دورا مهما فى نمو القطن ومقدار محصوله أما الحشرات الضارة بالزراعة فأصبحت مستوطنة وقد أصبح من الممكن الحكم على أثرها في الزرع من طريق العوامل الطبيعية وفي جملتها عامل الجو .

*
* *

ان أهم نتيجة مباشرة للتحقق من مقدار محصول القطن تأثير ذلك في سعره والاشخاص الذين اتفق لهم أن حضروا بورصة الاقطان بليفربول مثلى في يوم من تلك الايام التى لا تنسى عند ما يحل موعد وصول التقرير الشهرى من وراء المحيط الاطلسى يؤيدوننى في وصف هذه النتيجة بأنها أبعد أثرا من كل ما عداها من النتائج المباشرة ولو لم تكن عبارة مستشفى المجاذيب مبتذلة في الاستعمال لربما صح اطلاقها على البورصة في تلك الاوقات فان النازلين في مستشفيات المجاذيب انما انتقلوا بناء على اصابة أصيبوا بها أما في ليفربول في تلك الايام الخاصة فزائرو البورصة عندهم سبق اصرار على الجنون ونازلو هذه المستشفيات يطلق عليهم اسم المجانين أما نازلو البورصة فيرفعون الى درجة كبار الماليين وفي مستشفى المجاذيب يقمع العنف وقد يعاقب عليه أما في سوق القطن فيرخص به ويشجع عليه بل ويهتف له .

وفي رأيى أن البحث الوافي في العلاقة بين جملة المحصول أو بالاصح جملة المخزون وهو تعبير أوسع وبين ثمن الوحدة — هذا البحث من المستلزمات الاولى التى لا يصح قبل البت فيها اتباع سياسة ترمى الى تحسين السعر بتقييد كمية المعروض • ويظهر أن الحكومة البريطانية قد توصلت الى حل حاسم في هذا الموضوع فيما يختص بالمطاط أما فيما يختص بالقطن فقد اتبعت الحكومة المصرية طريقا آخر فان التدابير التى اتخذتها هنا تنقسم الى قسمين :

(ا) تدخل الحكومة مشترية في سوق القطن •

(ب) تحديد المساحة التى تزرع قطنا •

أما عن القسم الاول فان بعض النظريين قد يلومون الحكومة لاسباب عامة والاسباب العامة في الوقت الحاضر لا يصح التعويل عليها فاننا اذا لمنا الحكومات الآن لاشتغالها بالتجارة فانا لا نلومها لان التجارة أمر غير مستحسن من وجهة المبدأ أن تقوم به الحكومة بل لان التجاريب أوغيرها قد دلت على أن اتجار الحكومات أمر محفوف بالاخطار • وعلى كل حال فان الحكومة اذا اشترت قطنا فان هذا العمل من جانبها لا يعد اتجارا بالمعنى المألوف وانما هو تدبير الغرض منه تحسين الحالة العامة ويجب الحكم عليه من هذه الوجهة وعلى ذلك استبيح لنفسى الا أعير أهمية للاعتراضات المبنية على السياسة العتيقة التى تقضى بوجوب عدم تدخل الحكومات فى حرية أعمال الافراد ولنحكم على شراء الحكومة بما يستحق: فهو عمل مشروع اذا كان مفيدا وغير مرغوب فيه اذا كان غير مفيد • فلنتساءل عن الغرض المقصود من دخول الحكومة مشترية وما يمكن أن يؤدى اليه هذا العمل • لقد اعتاد الناس أن يظنوا ، وأقول اعتادوا لان الناس لم يعودوا يستنتجون الاستنتاجات بمثل هذه السرعة والاستخفاف أنه بشراء كميات وافرة من القطن يزيد الطلب عليه كثيرا ولما كان العرض لم يتغير فكان لا بد من ارتفاع الثمن غير أن الحقيقة هى أن شراء جماعة من الناس القطن بمقادير مهما بلغت من العظم لا يسمى في العرف

الاقتصادى طلبا على هذه المادة اذا كان المشترون في غير حاجة اليها وكل ما هناك نقل الملكية من جماعات شديدة الرغبة في البيع الى جماعات أخرى ما هناك نقل الملكلة من جماعات شديدة الرغبة في البيع الى جماعات أخرى لا تقل رغبة في البيع أيضا بل ومضطرة الى البيع فالعرض لم يتغير ولا تزال السلعة في السوق ويجب التصرف فيها يوما ما بطريقة من الطرق •

على أنى أسلم بأنه بينما الجماعات التى باعت تلك العروض للحكومة كانت شديدة الرغبة في التخلص منها فان الحكومة وهى كائن أقوى تستطيع الانتظار وترقب التطورات ويقال ان الحكومة لما كانت تستطيع أن تقف موقف الانتظار فيكون لها بذلك قوة أكبر في المساومة • غير أن أقصى ما يمكن أن يؤدى اليه نقل الملكية هو احداث تغيير فى أثمان البضائع الحاضرة بالنسبة للبضائع المقبلة فالقطن الحالى ينقص مقداره قليلا وفي مقابلة ذلك يتضخم مقدار القطن المقبل بما نقص من القطن الحاضر وعلى ذلك يكون القطن الحاضر أعلى قيمة اذا قيس بالقطن المقبل أو بعبارة أخرى أن القطن المستقبل تقل قيمته بالنسبة للقطن الحالى عما كانت تبلغه لو لم تشتر الحكومة قطنا حاضرا • وعلى كل حال فهذا هو أول استنتاج طبيعى يستخلصه الانسان •

واذا راعينا سوق القطن وما فيه من نظام الكونتراتات وما يترتب على هذا النظام من تقرير أثمان للبضاعة في المستقبل البعيد أرانى أميل الى التشكك في أن شراء الحكومة مقادير كبيرة يمكن أن يحدث تغييرا جوهريا في قيمة البضاعة الحاضرة بالنسبة للبضاعة المستقبلة • فان سوق القطن بما فيها من نظام الكونتراتات وشراء البضاعة القابلة تكفل بكل سهولة تقدير أسعار البضاعة الحاضرة على أساس أسعار البضاعة تسليم أشهر مقبلة •

هذا وقد بلغت السوق من النظام أن المشترى يستطيع أن يوزع الكميات التى يرغب في شرائها على مدة طويلة تتفق مع حاجاته مع مراعاة جميع العوامل بما فيها العلاقة بين أسعار البضاعة المستقبلة والبضاعة الحاضرة•

وكل ارتفاع لا مبرر له فى الاسعار الحاضرة ينتج عنه زيادة الاقبال على شراء بضائع تسلم في المستقبل وقلة الاقبال على شراء البضائع الحاضرة والعكس بالعكس وعلى ذلك لواشترت الحكومة بضائع بغية تخزينها فان الميل الى ارتفاع أسعار البضائع الحاضرة بالنسبة لاسعار البضاعة المقبلة يقفه ازدياد الاقبال على البضاعة المقبلة وفي الواقع أن الحجم الاعتيادى لتجارة الاقطان مع ما فيها من نظام الكونتراتات لحجم بالغ من العظم مبلغا لا يتيسر معه لاى جماعة مهما بلغت سطوتها أن ترجو الوصول الى رفع الاثمان الحاضرة ارتفاعا يذكر بالنسبة لاثمان البضائع في المستقبل • على أن الغرض الذى ترمى اليه الحكومة من دخولها السوق مشترية ليس مجرد رفع الاسعار الحاضرة بالنسبة للاسعار المقبلة بل رفع الاسعار على وجه الاطلاق ولما كان من الظاهر أنها لا تملك ذلك فاذا دخلت احدى الحكومات السوق لشراء كميات كبيرة اجابة لرغبة الجمهور فانها تكون محققة تماما اذا التجأت الى البيع فى الوقت نفسه على نظام الكونتراتات حتى تكون في مأمن على الاقل من الخسارة التى قد تنشأ عن المضاربة •

ومما يتصل بهذا الموضوع ملاحظة الشكاوى المألوفة والتى ترتفع بين وقت وآخر من أن البورصة تتلاعب بالكونتراتات تلاعبا يؤدى الى هبوط الاسعار وقت جمع المحصول حتى اذا انتقل الى أيدى تجار الصادرات عملت على رفعه •

ومنذ قريب ارتفعت شكاوى الزراع الانجليز من أن تجار القمح يعملون على انزال سعره عقب حصاده في وقت يكون الزارع فيه مضطرين الى أداء ديونهم وبيع محاصيلهم ثم يرفعون السعر فيما بعد عند البيع للجمهور وفي أمريكا مثل هذه الشكوى الآن غير أنها مصوغة في قالب يتفق مع تطورات البورصة وأعمال الكونتراتات فانهم يقولون هناك • وتعليلهم هذا شبيه بتعليلنا وقد نكون أخذناه عنهم • ان سعر الكونتراتات في البورصة عقب الحصاد مباشرة يتعمد تخفيضه لينخفض سعر القمح ثم ترفع الاسعار فيما بعد بحيث لا يستطيع المستهلك أن

يكسب ما خسره المنتج وقد انتهت اللجنة الصناعية الامريكية المعينة في سنة ١٨٩٨ لبحث هذا الموضوع وغيره بعد أن سمعت حجج الطرفين الى أنه منذ ادخال نظام المضاربة لوحظ أن الاسعار في الوقت الذى يتصرف فيه المنتجون في الجزء الاكبر من حاصلاتهم أعلى بالقياس الى باقى السنة وكذلك بين مستر هوكر في الجريدة الاحصائية لسنة ١٩٠٠ في مقالة كتبها عن توقف بورصة البضائع في برلين أن ما لوحظ من الانخفاض الاستثنائى عقب الحصاد مباشرة في الاسعار الالمانية بالنسبة للاسعار الامريكية كان نتيجة ذلك التوقف .

وأما عن القسم الثانى الخاص بتحديد مجموع المساحة فان هذا التدبير بوجه عام يستند الى مبدأ صحيح ، فمما يسلم به العقل أنه كلما قل المعروض كلما ارتفع السعر اذا لم تطرأ ظروف أخرى غير أنه يجب ألا يستنتج من ذلك أن أفراد الزراع يكسبون من وراء هذا التحديد فانهم لكى يستفيدوا من نقص كمية المعروض يتحتم أن يكون ارتفاع سعر الوحدة من المحصول المخفض المقدار بحيث يعوضهم عن قلة محصولهم ويزيد على ذلك وكما تقدم القول يجب درس العلاقة بين جملة المحصول وسعر الوحدة دراسة وافية قبل تقرير اتباع سياسة رفع السعر بواسطة تحديد كمية المعروض .

وقبل أن نحكم نهائيا على فائدة تخفيض المساحة يجب التثبت من مقدار تأثر سعر القطن بتغيير مقدار المعروض فان من المبادىء العامة في علم الاقتصاد ان لمرونة الطلب دخلا خاصا في هذا الموضوع وهذا المبدأ يصح تطبيقه الآن الى مدى أوسع من أى مدى طبق عليه فيما مضى فانه يقال أن الطلب يصبح شديد المرونة اذا أدى انخفاض طفيف في الاسعار الى زيادة كمية المعروض زيادة كبيرة ويصبح قليل المرونة اذا أدى ذلك الانخفاض الى زيادة صغيرة فى المقادير المباعة وان الطلب لا يكون مرنا بوجه عام اذا كان خاصا بالسلع التى تعتبر من الضروريات كالقمح مثلا فانه من الضروريات الحيوية فاذا انخفض

سعره كثيرا فان متوسطى الحال لا يستهلكون منه كميات أكثر كما أن مقدار ما يستهلكونه منه لا يقل قلة محسوسة اذا قل المعروض منه .

وربما كان ينبغى لنا أن نتوقع أن يكون الطلب على القطن قليل المرونة لانه المادة الاولية التى تصنع منها ملابس الفلاحين لا في مصر فقط بل في الهند أيضا وفي الصين وفي بلاد الشرق عامة فهو بالنسبة لكل هذه البلدان لا يعد من أدوات الرفاهية والزينة فسكانها مضطرون الى الاكتساء وليس لهم من بديل عن الملبوس الذى كان يلبسه آباؤهم والذى فرضته عليهم العادة والاستعمال والجو الا أن الملابس من السهل جعلها متناسبة مع المقدرة المالية أكثر من الغذاء فان اللباس القطنى يمكن ارتداؤه سنتين بدلا من سنة واحدة والملابس القطنية وان كانت ضرورية لا يستغنى عنها فانه يمكن لدرجة ما تكييفها بحسب الظروف المالية لكل مستهلك ومعنى ذلك أن الطلب عليها مرن على أنه يمكن النظر الى هذا الموضوع من وجهة أخرى ذلك أن طالبى القطن الخام هم أصحاب معامل الغزل ومع أن طلبهم مقيد بالثمن الذى تباع به مغزولاتهم أى أنه يتبع مقدار اقبال جمهور المستهلكين للقطن المغزول الا أن هناك فترة بين الزمن الذى تقع فيه تقلبات سعر القطن قبل غزله والزمن الذى تحدث فيه هذه التقلبات أثرها فى سعره بعد غزله فأى تخفيض في سعر القطن (الخام) لا يؤثر في السعر الذى تباع به البضائع القطنية في الحال وانما يحصل ذلك متى ازداد المعروض من البضائع المغزولة لازدياد انتاج الغزالين ، غير أن الانخفاض الذى يحصل فى سعر البضائع القطنية بسبب كثرة المعروض منها يحصل في وقت مخالف للوقت الذى يحصل فيه انخفاض فى سعر القطن الخام بحيث أن أصحاب المغازل بالرغم من هبوط هذا السعر يتمكنون من بيع مقادير كبيرة من مصنوعاتهم بالسعر القديم وفضلا عن ذلك فان الهبوط المحتمل في أسعار البضائع المصنوعة يرجح كثيرا أن يكون أقل نسبيا من الهبوط في سعر القطن الخام الى حد أن أى نزول فى سعر القطن الخام يغلب أن يعود بالربح على الصانع . وانه

بناء على ذلك يكون له أثره المباشر في زيادة الطلب على القطن الخام والواقع أن القطن له جميع خواص السلع ذوات الطلب المرن فان لشدة مرونة الطلب على سلعة ما شروطا : أولها أن يكون من السهل العثور على ما يقوم مقام السلعة ويوجد بطبيعة الحال سلع عديدة تحل محل القطن الا أنه يرد على ذلك بأن هذه السلع لا تبلغ من رخص الثمن مبلغ القطن الا أنه يرد على ذلك بأن هذه السلع لا تبلغ من رخص الثمن مبلغ القطن الا أنه يرد على ذلك بأن الملابس القديمة أو ملايات الفرش القديمة يمكن أن تقوم مقام الملابس أو الملاءات الجديدة وان الغرض الذى تستعمل من أجله البضائع القطنية يجعل من السهل الاستعاضة عنها بذلك النوع من البدل وسواء أستعملت فى عمل ملاءات القطن الخشنة الملابس الداخلية أو ملابس الفلاحين في البلدان ذات الاجواء الحارة أو البلدان المجاورة لها فليس ثمت رغبة في الظهور والفخفخة ولا يوجد بناء على على ذلك باعث قوى على حفظ هذه السلع فى حالة جدة لا يستطيع المستهلك بالنسبة لحالته المالية الحصول عليها .

والشرط الثانى لمرونة الطلب هو أن السلعة التى تستعمل في صنع سلعة أخرى يكون لها نصيب كبير في تقدير نفقات السلعة الثانية والسبب في ذلك أنه اذا كان هذا النصيب كبيرا فان أى ارتفاع في سعر السلعة الاولى يترتب عليه رفع سعر السلعة الاخرى بنفس نسبة ذلك الارتفاع فانتقاص الاستهلاك كثيرا وعندما أردت أن أطبق هذه النظرية على موضوع القطن وطلبه رجعت الى أرقام الواردات من البضائع القطنية فدلت المقارنة بين أسعار البضائع المصنوعة والمواد الاولية على أن الشرط الثانى لمرونة الطلب متوافر في القطن بدرجة محسوسة فان بعض أنواع المنسوجات القطنية الخفيفة يبلغ ثمنها بحيث أن ثمن ما يعادل وزنها من القطن الخام الذى يباع القنطار منه بستة جنيهات يساوى ٢٣ في المائة من قيمتها وهى نسبة كبيرة .

وتدل الحجة الاستنتاجية تماما على أن الطلب على القطن مرن حقيقة وتؤيد ذلك الاستنتاج الطريقة التى تتأثر بها أسعار البضاعة المستقبلة من التقارير الدورية التى ترد من نيويورك عن المحاصيل فهذه التقارير وما لها من الاثر في الاسعار ربما كانت خير شاهد على مرونة الطلب وأحسن مقياس له • أما الطريقة الاخرى للتثبت من المرونة وقياس مداها فهى تتبع أثر الارتباط بين ما يطرأ على المساحة أو المحصول من التغير في عدة سنوات وبين ما يقابل ذلك من التغير في الاسعار في نفس تلك السنوات غير أن هذا لا يتيسر عملا ففيما يتعلق بتعمد تقليل المساحة لم تتخذ أية تدابير من هذه الوجهة على ما أعلم — الا بواسطة الحكومة المصرية في العهد الاخير وأقصى تخفيض ممكن يتوصل اليه بهذه الطريقة وحدها يبلغ من القلة بحيث لا يمكن أن يتخذ أساسا لاستنتاجات مفيدة كما أن تعمد التخفيض لا يساعد على الوصول الى نتيجة ما فان العوامل التى تؤثر فى كمية القطن المعروضة من شأنها أن الفرق بين محصول احدى السنين ومحصول سنة أخرى أكبر مما يمكن أن يؤدى اليه عمل فردى متعمد • فتخفيض المساحة المتعمد لم يقدم لنا أى بيانات جديدة ولم يساعدنا بأى حال من الاحوال على مقارنة البضائع والاثمان في أسواق العالم على توالى السنين وهذه المقارنة كما قلت غير متيسرة فى مجال لعمل لان العوامل التى تؤثر فى الطلب متغيرة وما دام أن بعض العوامل الباقية غير معروف فلا يصح أن تنسب التغييرات التى تطرأ على الاسعار الى التغييرات التى تطرأ على أحوال العرض دون سواها ولا يبعد الاهتداء الى طريقة أخرى أما الآن فان التقارير عن المحاصيل وما لها من أثر مباشر في السوق هى أضبط ما يمكن التعويل عليه وذلك لان التقرير يحفظ بصفة سرية تامة الى آخر لحظة وأثره يظهر فى الحال بحيث تبقى كل العوامل بلا تغيير ما عدا ذلك العامل الخاص بالعرض •

والبحث الخاص بقياس مرونة الطلب على القطن قياسا مضبوطا من الابحاث المجدية غير أنه فيما يختص بالموضوع الذى نحن بصدده أمرا مرغوبا فيه فى بعض الاحيان وهو الحكم على ما اذا كان تخفيض المساحة فى بلد كمصر تزرع منه مساحة صغيرة نسبيا فان القياس المضبوط غير لازم اذ البيانات على ما هى عليه تدل دلالة وافية على أن مرونة الطلب على القطن هى بحيث أنه لا يجدى الزراع المصريين أن يحصل تخفيض عام متعمد في أراضيهم المزروعة قطنا سواء حصل التخفيض بايعاز أو بغير ايعاز أم لا فلو اعتبرت جملة محصول القطن السنوى في مصر بنحو ٧ ملايين قنطار بسعر القنطار ٦ جنيهات مثلا فان تخفيض المساحة بمقدار الثلث يؤدى الى تخفيض جملة المحصول بنحو ٢ ١/٣ مليون قنطار ولنفرض أنه يبلغ ١/٣ مليون بالة وهو يؤدى في الوقت نفسه الى تخفيض المحصول فى دلك كل فرد بمقدار ١ ٢/٣ قنطار عن كل فدان من ملكه على فرض أن متوسط محصول الفدان ٥ قناطير وعلى ذلك لا أظن أنه اذا نقص محصول القطن في العالم بمقدار مليون بالة (نحو ٨ ملايين قنطار) يرتفع السعر بأكثر من ٤ ريالات فى كل قنطار وبعبارة أخرى اذا نقص محصول القطن المصرى الى الثلثين وأدى ذلك تبعا الى نقص ١/٣ مليون بالة فمعنى ذلك توقع زيادة سعر القنطار الواحد بما لا يتعدى ٤ ريالات ويكون الزارع المصرى قد ضحى بقنطار وثلثى قنطار بسعر ٦ جنيهات للقنطار الواحد فى سبيل الحصول على ٨ ريالات أو ٩ زيادة وهى الزيادة التى يرجح أن تزيد ثمن قطنه عند تخفيض مقداره فزيادة ١٠ ريالات بل ١٥ ريالا في سعر القنطار الواحد تترك الفلاح المصرى في حالة أسوأ مما لو لم تخفض المساحة على أن زيادة ١٠ ريالات أو ١٥ غير مرجح حصولها حتى ولو امتنع القطر كله عن زراعة القطن .

وبطبيعة الحال ان الارتباط بين كمية المعروض والثمن ليست من السهولة بحيث كلما قلت الكمية قدرا معينا ارتفع السعر بمقدار يوازى

ذلك وكلما كبر مقدار هذه القلة قابلها حتما ارتفاع بنسبتها فمما يحتمل المناقشة ويرجح حصوله أننا اذا عملنا رسما بيانيا بسير الاسعار بالنسبة للكمية المعروضة يظهر ارتفاع فجائى في السعر فى مقابل انخفاض كمية المعروض واذن فقد يعترض على ما أسلفنا من الحجج بأنه اذا لم ينتج تخفيض المحصول بمقدار ١ ٢/٣ مليون قنطار النتيجة المرغوبة فربما أوصل اليها زيادة مقدار التخفيض • بمعنى أننا اذا كنا كلما أخذنا فى تخفيض المساحة حصلنا على زيادة في السعر تكبر نسبتها كلما كبرت نسبة التخفيض اذن لامكن الوصول الى حد يكون فيه المحصول المخفض أكثر عائدة بالربح على كل فرد من الزراع • ويرد على ذلك بأنه بالنظر الى عظم الفرق الموجود لان زيادة السعر بمقدار يتراوح بين ١٨ ريالا و٢٠ في القنطار الواحد هى الزيادة المطلوبة لتعوض على الزارع ما أصابه من جراء تخفيض المساحة بمقدار الثلث • بالنظر الى ذلك لا يحتاج الامر الى كبير امعان لرفض ذلك الاعتراض والحكم عليه بأن حصوله غير مرجح على الاقل •

وهناك اعتراض آخر يعيره المصريون عادة أهمية كبيرة : ذلك هو تفوق القطن المصرى تفوقا يجعله فريدا في نوعه فهم يدعون أنه لايشبه القطن الامريكى ويجب ألا يوضع في صفه عند حساب المساحة المزروعة قطنا في العالم أو حساب المحصول الذى ينتجه والواقع أنه اذا كان القطن المصرى يختلف حقيقة عن القطن الامريكى بهذه الدرجة بحيث يمكن اعتباره مستقلا عن سائر الاقطان الاخرى اذن لكانت للطلب عليه مرونة خاصة وكان لا يصح أن تطبق عليه الاستنتاجات المستخلصة من مرونة الطلب على الاقطان في العالم عند قياسها بما للتقارير الخاصة بالمساحة من الاثر في الكونتراتات •

ويظهر أن تخصص بعض المغازل فى لانكشير في غزل القطن ذى الشعرة الطويلة وقلة عدد المغازل التى تعد أنوالها بحيث تصلح لغزل أنواع متباينة من أقطان ذات شعرات مختلفة الطول • كل هذا جعل للقطن

المصرى هذا المركز المهم. وقد قال مستر هوارث أحد أعضاء وفد أوفدته بعض شركات الغزل والصناعة زار مصر في سنة ١٩١٢ في عرض مقال ألقاه في القاهرة فى اجتماع عقد بمناسبة هذه الزيارة الرسمية «انه يجب أن يفهم تماما أن صناعة القطن المصرى تحتاج الى تخصيص كبير سواء في الآلات أو البضائع التى تصنع منه فانه عندما توضع الآلات في الغزل يعمل الحساب على أى نوع من أنواع القطن سيستعمل فيها وكثيرا مايكون الغرض الذى وضعت من أجله الآلات محددا جدا . نعم ان لدى عدد قليل من الغزالين آلات خاصة يمكن جعلها صالحة لان تغزل قطنا ذا شعرات متباينة الطول الا أن لهذا أيضا حدودا وعندما يعد أحد المغازل للقيام بنوع من الاعمال فانما يعد ذلك بصفة نهائية لمدة ٢٠ سنة على الاقل» ومن الواضح أن القطن المصرى فضلا عن أنه نوع واحد يمتاز بطول شعرته حتى كاد يكون ذلك شبه احتكار له فهو صنف راق وعلى ذلك يصح أن يكون للطلب عليه مرونة خاصة به الا أن النظريات والوقائع لا تؤيد الرأى القائل بأن لتقرير العلاقة بين أسعار القطن المصرى ومقداره يمكن وضعه في درجة مستقلة عن سائر أنواع القطن .

واذا كان لحم الضأن يتنافس مع لحم العجول والبن مع الشاى والزبدة الصناعية مع زبدة اللبن فهل لا يحق لنا شرعا أن نتوقع حصول منافسة بين القطن قصير الشعرة مع طويلها ؟ أما القول بأن قصيرة الشعرة لا يمكن أن يحل محل طويلها في مصنع من المصانع فانه لا يمنع ذلك في أن القماش المصنوع من قصيرة الشعر يمكن أن يحل . بل انه يحل فعلا محل القماش المصنوع من طويل الشعرة .

واذا نظرنا الى القطن على أنه محصول عالمى وتجاهلنا الفروق في الانواع وطول الشعرة جاز لنا أن نقول أنه ما دامت مصر لاتشترك فى مجموع محصول العالم الا بنسبة صغيرة فأى عمل مدبر لتقليل نصيب مصر فى ذلك المحصول لا يرجح أن يكون له أثر محسوس في سعر الوحدة . وقد حاولت فيما تقدم أن أبين هذه العبارة بالارقام على أنها تحتاج الى

يلحق بالانواع الدنيا كما أن الاصناف العليا من لحوم الضأن والعجول في بريطانيا العظمى لم تتأثر من نمو تجارة اللحوم المثلجة الاسترالية تأثر الاصناف الدنيا من اللحوم • وبالاختصار فان الطلب على القطن المصرى يرجح أن يكون أقل مرونة من الطلب على القطن بوجه عام واذا ثبت هذا فان كل تخفيض في مقدار المعروض من القطن المصرى يؤدى الى رفع سعر الوحدة من هذا النوع بنسبة أعلى مما يؤدى اليها نفس التخفيض فى الانواع الاخرى المعتادة • على أنه حتى مع ذلك تبقى هناك حقيقة ثابتة : هى أن مرونة الطلب على القطن المصرى تبلغ مبلغا كبيرا يؤيد الرأى بأن تخفيض مقدار المعروض ليس في مصلحة افراد الزارعين •